

المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
המרכז הערבי למחקר חברתי יישומי
Arab Center for Applied Social Research



الإفقار كسياسة (تقرير ومقارنة)

معدلات الفقر لدى
الأقلية العربية
في إسرائيل في العقد الأخير

مطانس شحادة

الإفقار كسياسة

معدلات الفقر لدى
الأقلية العربية
في إسرائيل في
العقد الأخير
(تقرير ومقارنة)

مطانس شحادة



MADA | T | M
مدى | ت | م
مركز الدراسات
الاجتماعية التطبيقية

مدى - الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية

تموز ٢٠٠٤

مطانس شحادة

الإفطار كسياسة

معدلات الفقر لدى الأقلية العربية في إسرائيل في العقد الأخير (تقرير ومقارنة).

Mtanes Shihadeh

Poverty as Policy

Report and Comparative Study:

The Average poverty Level of Palestinian Citizens in Israel during the last Decade

©

כל הזכויות שמורות

מדה-אל-כרמל; המרכז הערבי למחקר חברתי יישומי

רח' לאנבי, 51 ת.ד 9132 חיפה 31090

טל: 04-85302558 פקס: 04-8525973

www.mada-rsearch.org

mada@mada-rsearch.org

الفهرست

٤	المقدمة
٧	الفقر في إسرائيل
١١	الفقر في أوساط الأقلية العربية
١٩	مميزات العائلات الفقيرة
٢١	نسبة الفقر في أوساط الأولاد
٢٣	الحراك الاجتماعي
٢٩	الخلاصة
٣٢	قائمة المراجع

مقدمة

«الفقر المفروض» - هاتان الكلمتان تصفان جيدا الحلقة المفرغة التي يعيش فيها الكثيرون من أبناء الأقلية العربية في إسرائيل. إذ تشير كافة المعطيات والنتائج، والواقع الحياتي اليومي، والدراسات إلى أن شعبان الفقر والضائقة يلتف حول الأقلية العربية ويقوم بخنقها شيئا فشيئا. وتدل جميعها على أن غالبية العوامل المبلورة والمغذية لهذا الفقر بهدف ترسيخه تنبع من نفس المصدر، وهو ما يعرقل تطور وتقدم الأقلية العربية في غالبية مجالات الحياة وترسخ مكانتها المتدنية.

**لقد ازداد معدل حالات الفقر في
أوساط العائلات العربية ثلاثة أضعاف
معدله لدى العائلات اليهودية.
فضائقة الفقر لدى العائلات العربية
قائمة في كافة أنماط العائلات، وهي
ليست ناجمة فقط عن كبر العائلة
وعدد أفرادها**

إن غياب التأييد والمساندة لتطوير مبادرات أعمال خاصة، وللموارد اللازمة لإقامة صناعة أو بناء اقتصاد محلي قادر على البقاء، أو في المقابل، غياب التأييد والمساندة لمحاولات

الاندماج والانصهار في الاقتصاد المركزي، كل ذلك يضع المصاعب أمام الجهود المبذولة لاختراق هذه الحلقة المفرغة. زد على ذلك أن الأقلية العربية غير ممثلة في دوائر صنع القرار، وليست شريكة في بلورة وصياغة السياسة، ولا في تقسيم الموارد، وليس بمقدورها التأثير فعليا في هذه العمليات. تضافر هذه العوامل كافة، يُصعّب إيجاد الحلول للضائقات، ويخلق ديناميكية خطيرة، وبخاصة في ظل غياب آفاق «مغايرة» لتطور يزرع بذور الأمل.

في هذا الصدد لا مجال للخلط. فالفقر هو مصدر للاعتماد المتزايد على الدولة، ولتدني مستوى الحياة، ولارتفاع وفيات الأطفال، ولخلق مستوى ثقافي منخفض، وللبطالة ولعدم القدرة على الانخراط في سوق العمل. هذه ظروف ضرورية للحفاظ على دائرة الفقر، وترسيخ حالة الدونية، واليأس الآخذ في التفاقم في صفوف الأقلية العربية في إسرائيل. وقد تم توثيق هذا الواقع أكثر من مرة في وثائق رسمية للدولة. ففي تقرير مراقب الدولة رقم

(٥٢) «ب» للعام ٢٠٠١، أشير إلى وجود مظاهر تمييز مستمر منبثق من مؤسسات دولة إسرائيل ضد مواطنيها العرب. كذلك الأمر في تقرير لجنة أور، إذ لم يتجاهل الواقع هذا عندما وصف حالات الخنق والفقر والتمييز ودفع الأقلية العربية إلى هامش المجتمع. لقد ازداد معدل حالات الفقر في أوساط العائلات العربية ثلاثة أضعاف ما لدى العائلات اليهودية. فضائقة الفقر لدى العائلات العربية قائمة في كافة أنماط العائلات، وهي ليست ناجمة عن كبر العائلة وعدد أفرادها فحسب. فالفقر في الوسط العربي متجذر أكثر منه في أي شريحة أو فئة أخرى من فئات الدولة. ولا تساعد المخصصات ومدفوعات الرفاه الاجتماعي الأخرى في تخليص غالبية العائلات الفقيرة من الضائقة التي تعيشها. ولم تتحوّل العائلات العربية إلى بؤر للفقر والبطالة والإحباط فحسب، وإنما إلى مجموعة أقلية مجردة من أي آلية تمكين وتقوية. والأخطر من ذلك أنها طورت ارتباطا وتعلقا متزايدا وخطيرا بمنن الدولة وهباتها لإعالة نفسها، بواسطة مخصصات التأمين والرفاه الاجتماعي.

هذا الوضع آخذ في التدهور في السنوات الأخيرة، سواء كان ذلك بسبب غياب معالجة العوامل والأسباب التي أوجدته، التي تفاقمت وازدادت حدتها في السنوات الأخيرة، أو بسبب التدهور المستمر على صعيد الوضع الاقتصادي في الدولة. فالبرامج، والخطط الاقتصادية التي تمحو كل علاقة وذكر لدولة الرفاه الاجتماعي، والاتجاه الرأسمالي الجارف الذي يجتاح الدولة، والتغييرات البنوية في الاقتصاد الإسرائيلي، كل هذه تركزس وتثبّت دونية أبناء الأقلية العربية الذين لا يملكون مستوى تعليم عاليًا، ويفتقرون إلى الموارد. كذلك تساهم في تكريس هذا الوضع الحرب والمقاطعة ضد الأقلية العربية من المؤسسات الحكومية، ومن قطاع الأعمال والصناعة، ومن المدنيين.

سيحاول هذا التقرير المقتضب توفير صورة مقارنة ومحتلنة لنسبة الفقر في الوسط العربي، مقابل نسبته في أوساط مجموعات أخرى داخل دولة إسرائيل. لتحقيق هذه الغاية تم فحص ودراسة أوجه الشبه والخلاف في مميزات العائلات الفقيرة في الدولة. تم فحص معدّلات الفقر قبل دفع مخصصات الرفاه والتأمين الاجتماعي والضرائب المباشرة، وفحص مدى مساهمة هذه المخصصات بصورة فعلية وحقيقية في إخراج هذه العائلات من دائرة الفقر في الوسط العربي: ما هي الشرائح التي تساعد هذه المخصصات أكثر من غيرها، ولماذا؟ ما هي العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي وبين الفقر في أوساط الأقلية؟ كما تم فحص المدفوعات والمخصصات غير المباشرة التي تدفعها الدولة، والميزانيات والموارد غير

المباشرة التي تُدفع للفئات المختلفة عبر «القطاع الثالث» والمنظمات التطوعية: ما حجم هذه الميزانيات؟ من يتلقاها؟ ما حصة كل فئة وشريحة من هذه المدفوعات؟ وما مدى تأثير هذه المدفوعات في الخروج من دائرة الفقر؟

الفقر في إسرائيل

يثير تعريف الفقر وتحديد مقاييسه نقاشاً وجدلاً، لما لهذا التعريف والمقاييس من أثر مباشر على نتائج قياس الفقر وتحديد نسبته ودرجاته؛ فالقياس ذو المعايير المختصرة (المطلق) يقصر اهتمامه في نسبة من يحيون تحت خط الفقر؛ بينما يهتمّ القياس ذو المعايير الموسّعة في فحص الإقصاء الاجتماعي. بعبارة أخرى، المقياس المطلق يكتفي بعرض نسبة الفقراء من مجمل السكان (معدل الفقر)، ومن هنا تأثّرهُ الشديد بسياسات الحكومة؛ أما المقياس الموسّع فيعكس عمق الفقر (معدل الابتعاد عن خط الفقر) والتفاوت داخل جمهور الفقراء ومن هنا فهو الأكثر ملاءمةً لتشخيص وتحديد الفئات الواقعة في ضائقة شديدة (غوتليف، ٢٠٠٣).

تتفاقم وتتسع في العقود الأخيرة حدة الفجوات الاقتصادية في دولة إسرائيل بشكل مقلق. فقد ازداد التفاوت في الدخل، في الثلاثين سنة الأخيرة، وهو (أي هذا التفاوت) اليوم يصل إلى مقاييس غريبة.

ثمّة تخبّط أساسي آخر: وفق أي دخل

ينبغي قياس معدّلات الفقر؟ هل يتم قياس الفقر وفق الدخل الإجمالي، أم وفق الدخل الصافي (بعد احتساب الضرائب ومخصّصات التأمين)؟ يتم تحديد خط الفقر (وفق المقياس المطلق) في إسرائيل باعتباره يعادل ٥٠٪ من الدخل الصافي المتوسط للفرد. وتعتبر الأسرة فقيرة إذا كان الدخل الصافي، وفقاً لعدد أفراد الأسرة الواحدة، دون خط الفقر (المصدر نفسه).

تتفاقم وتتسع في العقود الأخيرة حدة الفجوات الاقتصادية في دولة إسرائيل بشكل مقلق. فقد ازداد التفاوت في الدخل، في الثلاثين سنة الأخيرة، وهو (أي هذا التفاوت) اليوم يصل إلى مقاييس غريبة. كما زاد باستمرار عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وفق مقياس الدخل الإجمالي العام لها: فقد بلغت نسبة هذه الأسر في السبعينيات نحو ٢٥٪ من مجمل السكان، أما اليوم فإن نسبة هذه الأسر التي تعيش تحت خط الفقر تصل إلى نحو ٣٠٪ من مجمل السكان. وبما أن التفاوت في مجمل الدخل العام أخذ في الازدياد، فقد استوجب التطلع إلى تفادي المس بالدخل

الصافي زيادةً ملموسة (وعلى مدى فترةٍ مديدة) في حجم المخصصات والهبات والمساعدات التي قُدِّمت لهذه الأسر. وقد كان بالإمكان تحويل هذه المدفوعات والهبات لأغراض الرفاه الاجتماعي، طيلة قيام دولة إسرائيل بتقليل مصاريف الأمن والميزانيات المحولة لقطاع الأعمال ومصاريف التمويل، منذ بداية الثمانينيات، لكن هذه العملية توقفت في التسعينيات (بن دافيد، ٢٠٠٢).

إذا أضفنا، إلى ذلك، التغيير الذي طرأ في المفاهيم الاقتصادية الاجتماعية لدى السلطة، واعتماد سياسة رأسمالية تركز إلى اقتصاد السوق، وخمود الاقتصاد في السنوات الأخيرة، مع ما رافق ذلك من المطالبة المستمرة بزيادة ميزانية الأمن وباستمرار الاحتلال، فليس من العسير التكهن بالواقع الاقتصادي الاجتماعي المرتقب في السنوات القادمة؛ إذ ينتظرنا تراجع اقتصادي وتعميق للتفاوت ولل فقر في الدولة، مع كل ما يترتب على ذلك من إسقاطات على الشرائح المهملة والمستضعفة، وبخاصة على الأقلية العربية التي تعيش على هامش الاقتصاد الإسرائيلي ويشكّل فقراؤها نسبة عالية من أوساط الفقراء عامّة في الدولة.

ثمّة دراسات وأبحاث عديدة تفسر الفروق في مستويات الفقر بين المجموعات المختلفة في الدولة. ترسم غالبية هذه الأبحاث صوراً متشابهة ومميزات متماثلة لعوامل تولّد الفقر (بلوغ وكسير، ٢٠٠١؛ غراناو، ٢٠٠١؛ غرّة وكوهين، ٢٠٠١). وقد تركزت هذه التفسيرات في العوامل المؤثرة في عمل الأفراد وفي مستوى الدخل الذي يجنونه من عملهم، باعتبارها مركبات مركزية في ما يتعلّق بتصنيف دخل العائلة الواحدة فوق خط الفقر أو تحته، إضافة إلى التطرق إلى تأثيرات عوامل سياسية مختلفة (في مقدمتها المخصصات والتغييرات التي طرأت عليها) على «معدل الفقر».

من بين العوامل المركزية التي وردت في هذه الأبحاث، تمكن الإشارة إلى العوامل الآتية:

١. غياب عمل رب الأسرة كعامل مركزي للفقر. فوجود أكثر من معيل واحد قد يضمن البقاء فوق خط الفقر.
٢. ليس في مقدور معيل يتقاضى راتباً حتى الحد الأدنى من الأجور ضماناً دخل يبقي العائلة فوق خط الفقر، حتى إذا أضفنا إلى دخله مخصصات تأمين الأولاد.
٣. نوعية المهنة وحجم الراتب يؤثران في احتمالات العيش تحت خط الفقر.
٤. يقلل المستوى التعليمي والشهادة التي يحملها رب الأسرة من احتمالات

الفقر.

٥. يؤثر عدد الأولاد داخل الأسرة تأثيراً كبيراً على احتمالات العيش تحت خط الفقر؛ فكلما ازداد عدد أفراد الأسرة، ازداد حجم الدخل المطلوب لتوفير مستوى معيشة معقول.

حين تكون هذه العوامل المؤثرة من نصيب فئة سكانية كاملة وسمّة لمجموعة كاملة، لا من نصيب مواطنين فرادى، حينذاك تصبح مؤشراً إلى وجود سياسة عليا موجهة. إذ لا تصبح هذه الأسر فقيرة لكونها تستوفي مميزات الأسرة الفقيرة، وإنما لأن سمات «مجموعة» بأكملها تُملي سمات الفقر؛ أي أنه يكفيك أن تنتمي إلى جمهور معين كي تزيد من احتمالات كونك فقيراً.

تشكل نسبة الأسر العربية الفقيرة، من مجمل الأسر الفقيرة في

الدولة، ثلاثة أضعاف نسبتها العامة في الدولة؛ إذ تعيش نحو ٥٠٪ من الأسر العربية تحت خط الفقر، وهي تشكل نحو ثلث الفقراء في إسرائيل. وتشكل الأسر العربية الفقيرة مع الأسر الفقيرة من اليهود المتزمتين دينياً (الحريديم) نحو ٥٠٪ من مجمل الفقراء في الدولة. وتشير الأبحاث، بصورة غير مباشرة، إلى أن أفراد هاتين الفئتين من المجتمع ليسوا فقراء لكونهم يستوفيون مميزات الأسر الفقيرة، وإنما، بصورة خاصة، لكونهم من العرب والحريديم (على

تشكل نسبة الأسر العربية الفقيرة، من مجمل الأسر الفقيرة في الدولة، ثلاثة أضعاف نسبتها العامة في الدولة؛ إذ تعيش نحو ٥٠٪ من الأسر العربية تحت خط الفقر، وهي تشكل نحو ثلث الفقراء في إسرائيل.

الرغم من الفرق الجوهرى في أسباب الفقر لدى الفئتين). فقد دلت بعض الأبحاث على أن ٧٥٪ من أسباب كون الأسر العربية تعيش تحت خط الفقر ليست ناجمة عن ظروف ديموغرافية، وإنما عن النقص في التعليم، وعن وجود عدد معيّلين منخفض، وعن تمييز في سوق العمل، وعن محدودية فرص التشغيل، وعن ارتفاع مستوى البطالة، وعن نوع المهن المزاولة (غروناو، ٢٠٠١؛ غرّة وكوهين، ٢٠٠١).

يشير هذا التقرير إلى فروق كبيرة في قياس الفقر قبل وبعد تدخل الدولة عن طريق دفع المخصصات والضرائب، في أوساط مجموعات مختلفة في الدولة. ففي الوسط اليهودي، هناك فرق كبير بين معدل الفقر قبل احتساب المدفوعات والضرائب وبينه بعد احتسابها. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ في العقد الأخير انخفاض معتدل واستقراراً ما في معدل الفقر في أوساط الأسر اليهودية. في المقابل، في الوسط العربي، نلمس - منذ

مطلع التسعينيات حتى اليوم - ارتفاعاً مستمراً في معدل الفقر. إن لا يساهم تدخل الدولة، بواسطة مدفوعات ومخصصات الرفاه، في تقليص حالة الفقر بصورة ملموسة، مما يشير إلى مدى عمق وتجذر الفقر ومدى خطورة المشكلة.

الفقر في أوساط الأقلية العربية:

سياسة عليا لا «ثقافة فقر»

في العام ٢٠٠٣، بلغ عدد الأسر العربية التي تعيش تحت خط الفقر نحو ١٠٠ ألف أسرة، أي ما يقارب ٥٠٠ ألف نسمة، منهم نحو ٣٠٠ ألف من الأولاد. تُعتبر دولة إسرائيل الفقراء المذنب الأساسي في خلق الحالة التي يعيشونها. ففي مؤتمر هرتسليا السنوي للعام ٢٠٠٠، على سبيل المثال (راجع: أراد، ٢٠٠١)، وإلى حد بعيد في الندوة التي عقدت حول موضوع التكافل والعدل الاجتماعيين في عصر العولمة، التي نظمتها مجلة «مفنيه» (أبراهام وتسور، ٢٠٠٠)، بمشاركة بعض الأكاديميين، طُرحت مزاعم تتعلق بالحاجة الملحة لمعالجة بؤر الفقر في إسرائيل، ورفع

في العام ٢٠٠٣ كان عدد الأسر العربية التي تعيش تحت خط الفقر نحو ١٠٠ ألف أسرة، أي ما يقارب ٥٠٠ ألف نسمة، منهم نحو ٣٠٠ ألف من الأولاد.

نسبة المنخرطين في قوة العمل، وخفض حجم البطالة في صفوف فئتين رئيسيتين في الدولة، بُغية «تحسين» و «ترقية» مستوى نشاطها الاقتصادي ليصل إلى مصاف المستويات القائمة اليوم في الدول الغربية. هاتان الفئتان المتهمتان - وفق هذه المزاعم - بتأثيرهما السلبي هما: الأقلية العربية واليهود الحريديم. فهما، على حد زعم الزاعمين، المسؤولتان عن وضعهما، وذلك بسبب طابع كل منهما و«ثقافة الفقر» الراسخة لديهما. فهما تفضلان الاعتماد على الدولة على الخروج إلى سوق العمل. وابتغاء أحداث تغيير اقتصادي في الدولة، على كل منهما المرور في عملية تغيير للوعي والثقافة على صعيد علاقتهما بالدولة. ثمّة ادعاء آخر طُرِح لتبرير المعطيات الاقتصادية السلبية (الرسمية) في أوساط الأقلية العربية داخل إسرائيل، مُفاده وجود مصاعب خاصة في قياس وتحديد دخل الأسرة في مجتمع هذه الأقلية، تنبع من الاقتصاد المنزلي الذي يميز - على حد زعمهم - البيوت العربية، والذي لا يصرح عنه للسلطات.

يعتمد التفسير الذي يعرضه هذا التقرير على أبحاث تشير إلى أسباب أخرى للفقر؛ منها: السياسة الحكومية؛ التمييز والإقصاء؛ عجز

الأقلية العربية عن مواجهة التحوّلات التي تطرأ على الاقتصاد الإسرائيلي وعن الاندماج فيه؛ المنافسة مع العمال الأجانب؛ ونقل المصانع الإسرائيلية إلى دول أخرى.

التمييز في الأجور، وغياب أماكن العمل، وغياب اقتصاد محلي قوي ونشط، هذه كلّها تشكّل مصدرًا لدفع نسب عالية من أبناء الأقلية العربية إلى ما دون خط الفقر، وإلى مستوى الدخل الأقل. كما ذكرنا، إنّ جزءًا يسيرًا فقط من عوامل الفقر يفسّر بالاستناد إلى المميزات الفردية الخاصة بالأقلية العربية. إضافة إلى ذلك، لا يشكّل العمل، في أوساط الأقلية العربية، صمامًا أمان من الفقر. فكثير من العائلات التي يعمل فيها رب الأسرة تعيش دون خط الفقر، وذلك، في الأساس، لأنّ الجمهور العربي في إسرائيل يحتل المراتب الدنيا في سلم الفروع الاقتصادية، وفي المهن المزاولة، وفي مستوى الأجور، إضافة إلى أنّه يعتني عدم المساواة في فرص العمل. ورغم التحسن المنهجيّ والملاحظ الذي طرأ على المستوى

التعليمي لدى القوى العاملة العربية، لا زال التمييز في فرص العمل قائمًا. إذ ليس في مقدور العرب، حتّى اليوم، استنفاد كافة مهاراتهم في سوق العمل في إسرائيل، ولا تزال غالبية قوة العمل العربية في إسرائيل تتركّز في الفروع الاقتصادية والمهن المتدنية الأجور (إفشتاين، الحاج، وسميونوف، ١٩٩٤).

يبلغ دخل العائلة، في أوساط الأسر العربية (وفقا لمعدل الدخل العام ١٩٩٨)، ٧٢٪ من دخل الأسرة اليهودية. وهو لا يعكس أنماط العمل للوسط العربي فحسب، بل يعكس المردود المنخفض للعمال العرب. وتبرز

الفجوات في معدل الدخل بين اليهود والعرب، بصورة خاصّة، في الدخل من غير العمل (كالدخل من الأملاك والثروة والتقاعد). فالدخل من هذه المصادر الأخيرة يبلغ لدى العائلة العربية ٩٪ من مجمل دخل العائلة اليهودية من هذه المصادر ذاتها (غرة وكوهين، ٢٠٠١). في المقابل، الأسر العربية مرتبطة معيشيًا بمدفوعات الإعالة أكثر من ارتباط الأسر اليهودية بها؛ إذ تزيد هذه المدفوعات (وبخاصّة مخصصات مؤسسة التأمين الوطني) بنحو ١٢٪ لدى الأسرة العربية عن معدل المخصصات المدفوعة لعائلة يهودية، إذ تشكل نحو ٢٣٪ من دخل الأسرة العربية، مقابل ١٥٪

في المقابل فإن الأسر العربية متعلقة أكثر بمدفوعات الإعالة؛ هذه المدفوعات (وبشكل أساسي مخصصات مؤسسة التأمين الوطني) تزيد بنحو ١٢٪ لدى الأسرة العربية من معدل المخصصات المدفوعة لعائلة يهودية. إذ تشكل هذه المخصصات نحو ٢٣٪ من دخل الأسرة العربية، مقابل ١٥٪ من دخل الأسرة اليهودية.

من دخل الأسرة اليهودية (المصدر نفسه). هذه الظاهرة (التعلق السالف ذكره)، إضافة إلى كونها وليدة التضخم العدديّ لأفراد الأسرة العربيّة، ترتبط كذلك بارتفاع احتمالات البطالة والإقالة والقذف خارج دائرة العمل لدى المواطن العربيّ أكثر ممّا لدى مواطن يهوديّ تتوافر فيه المواصفات ذاتها. إضافة إلى ذلك، إنّ الفرص المتاحة للمواطن العربيّ العاطل عن العمل للعودة إلى سوق العمل مجددًا، أو العثور على عمل، أقل من فرص المواطن اليهوديّ. يعكس هذا - في ما يعكس - محدودية فرص العمل في التجمعات السكنية العربية، وعدم استعداد أرباب العمل اليهود لتشغيل العرب. كما أنّ هناك تمييزاً في الأجور تجاه الأقلية العربية؛ فعلى سبيل المثال، كان أجر اليهود أعلى من أجر العرب الذين يحملون مواصفات مماثلة بنحو ١١٪، بين العامين ١٩٩٦-١٩٩٧، مقابل ١٨٪ في مطلع السبعينيّات (كيلونوف، ١٩٩٩، تقارير مركز إدفا).

هنالك جانب آخر يجسد عمق الفقر وخطورة المشكلة في أوساط السكان العرب: بُعد الأسرة العربية عن خط الفقر. فبخلاف السكان العرب، ليست الفئة الفقيرة في الوسط اليهودي بعيدة كثيراً عن خط الفقر، إلى حدّ تستطيع معه مخصصات الإعالة والمعونة إخراج نحو خمسين بالمئة من العائلات اليهودية الفقيرة من دائرة الفقر. زد على ذلك أن القطاع الثالث (منظمات الإعانة التطوعية وغيرها) والمنظمات شبه الحكومية، تشكل حماية اجتماعية اقتصادية، توفر دعماً مادياً للسكان

بخلاف السكان العرب، ليست الفئة الفقيرة في الوسط اليهودي بعيدة كثيراً عن خط الفقر، إلى حدّ تستطيع معه مخصصات الإعالة والمعونة إخراج نحو خمسين بالمئة من العائلات اليهودية الفقيرة من دائرة الفقر

اليهود بشكل عام وللحريديم بشكل خاص. ففئة اليهود الحريديم تحظى بشكل أساسي بتمويل من الحكومة، لكنها تحظى بتبرعات خاصّة تساعدها على الخروج من دائرة الفقر أو على مواجهة الصعوبات المادّية بنجاح أكبر (وهو ما لا ينعكس في المعطيات الرسمية، وسنحاول قياسها في هذا التقرير) من شريحة الأقلية العربية، التي لا تكاد تحظى بمثل هذه المساعدات، وبخاصّة تلك التي ترصدها وتقدمها الدولة.

تشير المعطيات إلى ظاهرة أخرى مثيرة للقلق: غياب العلاقة بين معدل الفقر في الوسط العربي (وفق مجمل الدخل العام، قبل دفع الضرائب والمدفوعات الأخرى) ومستوى النمو الاقتصادي في الدولة. في فترات النمو والازدهار، انحسرت رقعة الفقر لدى المواطنين العرب (أو اتسعت) بفعل تدخل الدولة (عبر المخصصات)، ولم يكن الأمر نتيجة لمعالجة المشاكل

والعوامل الأساسية. فقد طرأ، في أوساط التسعينيات، على سبيل المثال، تغيير إيجابي على معدّل الفقر الذي قيس وفق الدخل الصافي، وفي الأساس نتيجة لتعديل قانون مخصصات الأولاد ومساواة المخصصات المدفوعة للأولاد العرب بتلك المدفوعة للأولاد اليهود. وانعكس هذا التحسن في انخفاض معدّل الفقر وفق الدخل الصافي، لا في معدّل الفقر وفق الدخل الإجمالي. هذا الأمر يثبت أن مسببات الفقر الأساسية (وفق مصطلحات الدخل الإجمالي) لم تُجثت على مدار التسعينيات وحتى اليوم. فالانخفاض الذي كان يطرأ على معدّل الفقر نبع دائماً من تدخل الدولة - وهو تدخل لا يحسن الوضع كثيراً.

الجدول التالية تلقي الضوء على التباينات في درجات الفقر بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية. وقد تم التركيز على الفرق في درجات الفقر حسب الدخل الإجمالي (قبل الضرائب وباقي المدفوعات) والدخل الصافي (بعد خصم الضرائب والمدفوعات الأخرى). سنعرض في البداية معطيات ومميزات المبنى الاقتصادي وهيكل التشغيل لدى العائلات في إسرائيل، ومن ثمّ نعرض معطيات معدلات الفقر وخصائص العائلات الفقيرة.

عرب ٢٣٧ ألف ٢,٨	يهود ٣,١٥٦٥ ألف ٨٤,٦	عدد المنازل العدد بالآلاف النسبة من مجمل السكان
٢٧,٦	٣٠	زوج بدون أولاد
		زوج مع أولاد
١٢,٣	١٤	ولد واحد
١٦,٨	٢٣,٣	ولدان
١٦,٤	١٧,٣	٣ أولاد
١٣	٧,٢	٤ أولاد
١٣,٩	٥,١	٥ أولاد وأكثر
٢١,١	٢٤	بدون معيلين
٤٩,١	٣٠	معيّل واحد
٢١,٤	٣٦,٨	معيّلان
٨	٩,٢	ثلاثة معيلين وأكثر

الجدول «١»
مميزات ديموغرافية -
اقتصادية للعائلات في
إسرائيل ٢٠٠٢ (بالنسبة
المئوية)

دائرة الإحصاء المركزية
الإحصاء السنوي ٢٠٠٣

يُستدلّ من الجدول «١» أنّه في أغلب العائلات العربيّة (٥٠٪) معيل واحد فقط. وفي نحو ٢١٪ من العائلات ليس هنالك أي معيل (وهذا معطى يشير إلى تفاقم البطالة)، وفي نحو ٣٠٪ من العائلات العربية فقط معيلان وأكثر (بينما في ٥٠٪ من الأسر اليهوديّة هنالك معيلان على الأقل).

هذه المعطيات، إضافة إلى معطيات البطالة المتفاقمة، وإلى دفع الأجيرين العرب إلى مجالات عمل تقليدية، وإلى إبعادهم عن الأعمال ذات المكانة العالية، وإلى المشاركة الهامشية للنساء العربيات في سوق العمل، توضّح - إلى مدى بعيد - الأسباب التي تولّد الفقر الشديد لدى الأقلية العربيّة، ممّا يجعلها عاجزة عن اختراق سقف الدخل المعرف كخط فقر.

الجدول «٢»

خط الفقر وفق عدد أفراد الأسرة (الدخل الشهري)

عدد أفراد الأسرة	نسبة الدخل مقارنة بمعدل الأجور	مقياس العام ٢٠٠٢ (بالشقل)	مقياس العام ٢٠٠٣ (بالشقل)
١	٢٤,٤	١٧٢٧	١٦٧٢
٢	٣٩	٢٧٦٢	٢٦٧٣
٣	٥١,٧	٣٦٦٠	٣٥٤٣
٤	٦٢,٥	٤٤٢٠	٤٢٧٨
٥	٧٣,٢	٥١٨٠	٥٠١٤
٦	٨٣	٥٨٧٠	٥٦٨٢
٧	٩٢,٧	٦٥٦١	٦٣٥١
٨	١٠١,٥	٧١٨٢	٦٩٥٢
٩	١٠٩,٣	٧٧٣٥	٧٤٨٧

مصادر: مؤسسة التأمين الوطني ٢٠٠٢، مدى: تقرير الفقر للعام ٢٠٠٣ [يصف الجدول «٢» خط الفقر وفقاً لعدد أفراد الأسرة، ويُلاحظ انخفاض الخط سنة ٢٠٠٣ نتيجة لانخفاض معدل الأجور التي اشتق منها. العائلة التي يقل دخلها عن هذا الخط (وفقاً لعدد أفرادها) تُعدّ عائلة فقيرة].

الجدول «٣»

معدل الفقر في الأسر اليهودية والعربية ١٩٩٠-٢٠٠٢ (النسبة المئوية)

ع			ي			السنة
نسبة الانخفاض	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب المباشرة	نسبة الانخفاض	معدل الفقر بعد دفع التحويلات والضرائب المباشرة	معدل الفقر قبل دفع التحويلات والضرائب المباشرة	
٢٦,٩	٣٤,٥	٤٧,٢	٦٠,٦	١٣,٢	٣٣,٥	١٩٩٠
٢١,٧	٣٩	٤٩,٨	٥٢,٧	١٦	٣٣,٨	١٩٩٢
٢٥,٨	٣٨,٥	٥١,٩	٤٩,٢	١٦,٨	٣٣,١	١٩٩٤
٣٨,٩	٢٨,٣	٤٦,٣	٥٦	١٤,٤	٣٢,٧	١٩٩٦
٢٨,٨	٣٧,٦	٥٢,٨	٥٦,٩	١٣,٥	٣١,٣	١٩٩٨
٢٤,٦	٤١,٣	٥٤,٧	٥٤,٥	١٤,٧	٣١,٦	٢٠٠١
٢٠,١	٤٤,٧	٥٥,٦	٤٥,٦	١٤,٨	٣٠	٢٠٠٢

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني: درجات الفقر وعدم المساواة ٢٠٠٢+٢٠٠١

يوضح الجدول «٣» معدل الفقر في الأسر العربية واليهودية في الدولة منذ مطلع التسعينيات حتى الآن. وتدل المعطيات على وجود فروق جوهرية بين المجموعتين.

● منذ مطلع التسعينيات هناك اتجاه عام في ارتفاع معدل الفقر في أوساط الأسر العربية، سواء تم قياسها وفق الدخل الإجمالي، أم وفق الدخل الصافي. في المقابل، يلاحظ لدى الأسر اليهودية (وفي الفترة نفسها) نوع من الاستقرار (حتى الانخفاض - أحياناً) في معدل الفقر عند قياسها وفق الدخل الإجمالي، وارتفاع طفيف لدى قياسها وفق الدخل الصافي، وبخاصة في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة لخفض مدفوعات التحويل (المخصصات التي تدفعها الدولة وخاصة التأمين الوطني).

● نسبة الفقر في أوساط الأقلية العربية تفوق نسبته لدى السكان اليهود، سواء أجري الحساب وفق الدخل الإجمالي (وهو ما يعكس الفروق الأساسية في مستوى دخل الأسر) أم وفق الدخل الصافي. تشير هذه

الحقيقة إلى عمق الفقر وتجزره في صفوف الأقلية العربية، على امتداد الفترة كلّها. فقد بلغت نسبة الفقر بين العامين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، على سبيل المثال، قبل احتساب التحويلات والضرائب بين الأسر العربية ٥٥٪ (عدد الأفراد الذين عاشوا تحت خط الفقر وصل في تلك السنين إلى نحو ٦٠٪ من مجمل السكان العرب)، بينما بلغت نسبة الفقر بين العائلات اليهودية نحو ٣٠٪.

● تنخفض نسبة الفقر في أوساط العائلات اليهودية بصورة ملموسة، بعد الاخذ في الاعتبار مدفوعات التحويلات والضرائب. فغالبيتها العائلات التي عاشت دون خط الفقر، وفق مقياس الدخل الإجمالي، في أوساط المجتمع اليهودي نجحت في الخروج منه بعد قبض مدفوعات التحويلات، ووصلت نسبتها (أي العائلات الفقيرة) إلى ما يقارب الـ ١٥٪. في المقابل، تنخفض نسبة الفقر في الأسر العربية بنحو ٢٠٪ فقط بعد تدخل الدولة عبر الضرائب ومدفوعات التحويلات والمخصصات، من نسبة ٥٥٪ إلى ٤٥٪.

تنخفض نسبة الفقر في أوساط العائلات اليهودية بصورة ملموسة، بعد الاخذ في الاعتبار مدفوعات التحويلات والضرائب. في المقابل، تنخفض نسبة الفقر في الأسر العربية بنحو ٢٠٪ فقط بعد تدخل الدولة عبر الضرائب ومدفوعات التحويلات والمخصصات

المقارنة بين معدل الفقر، سواء في أوساط الأسر العربية واليهودية، أو داخل الأسر العربية قبل وبعد مدفوعات التحويلات، على امتداد الفترة كلها، تفضي إلى استنتاجين مهمين إضافيين: الأول يتعلق بالعلاقة بين معدّل الفقر في أوساط الأقلية العربية، وبين النمو الاقتصادي في الدولة. فعلى مدار الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٠ - ٢٠٠٢، كان النمو في الاقتصاد الإسرائيلي - على الأغلب - إيجابياً. هذا المعطى يشير - على ما يبدو - إلى غياب العلاقة بين معدّل الفقر ومستويات النمو

في الدولة. فقد كانت نسبة النمو في السنوات ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، على سبيل المثال، مرتفعة (نحو ٧٪)، لكن لم يكن هناك أي انخفاض تقريبا في نسبة الفقر وفق مقياس الدخل الإجمالي. يعني هذا أن الشريحة السكانية الفقيرة لا تستفيد من تحسن النشاط الاقتصادي - فهو غير مرتبط بهذا النشاط. يشهد هذا الأمر على اتساع نطاق اللامساواة في الدخل، وعلى أن النمو الاقتصادي لا يساهم في خفض معدّلات الفقر ولا يساعد الشرائح الضعيفة المهمشة والمميّز ضدها. فالجمهور الذي لا يشارك في سوق العمل بنسب عالية، كالجمهور العربي، لا يمكن أن يستفيد من أي نمو اقتصادي^١.

١. نسبة مشاركة الأقلية العربية الفلسطينية، في سوق العمل تصل على ٤٠٪ فقط، بينما يقترب المعدل القطري من نسبة الـ ٦٠٪.

الاستنتاج الثاني يتعلق بالعلاقة بين معدّل الفقر لدى أسر عربية ومدفوعات التحويلات والمخصصات والضرائب المباشرة. إذ تشير المعطيات إلى أنه قد طرأ في الأعوام بين ١٩٩٤ - ١٩٩٨، تحسّن فعليّ على معدّل الفقر عند المقارنة بين الدخل الإجماليّ والدخل الصافي. فقد تمكن عدد لا يستهان به من الأسر التي كانت دون خطّ الفقر الانعقاد من الفقر نتيجة مدفوعات التحويلات والمخصصات وتدخل الدولة (بلغت نسبة هذه العائلات في العام ١٩٩٤ ٣٦٪ وفي العام ١٩٩٦ ٣٩٪ وفي العام ١٩٩٨ ٣٠٪، لكن هذه النسبة عادت فتراجعت إلى ٢٠-٢٥٪ بعد العام ١٩٩٩). يدلّ هذا على أن مدفوعات التحويلات (مدفوعات التأمين الوطني والرفاه الاجتماعي على اختلافها) كانت السبب الأساسي لخفض نسبة الفقر في صفوف هذه الشريحة السكانية في هذه الفترة، وبخاصّة من جرّاء تغيير قانون مخصصات الأولاد إبان فترة حكم رابين، الذي ترتّب عليه مساواة مخصصات الأولاد العرب بمخصصات الأولاد اليهود (الذي ألغي مؤخرًا). من جهة أخرى، يشير هذا المعطى إلى أن قلّة من الأسر العربية واقعة قرب خط الفقر وتستطيع الانعقاد منه بمساعدة زيادة مخصصات التأمين الوطني. فغالبية الأسر العربية تعيش في فقر مدقع ومزمن، ولم تسعفها هذه الزيادة في حجم هذه المخصصات في الانعقاد من الفقر.

يُستنتج من هذا أنه لم يكن هناك أي علاج جذري لمنابع الفقر ولا للنواقص الأساسية التي تؤدي إلى الفقر وفق مقياس الدخل الإجماليّ (الذي يعكس بصورة موثوقة مستوى المعيشة وفق الدخل من العمل). لم تُمنح الأقلية العربية أية إمكانيات لزيادة وتعزيز آليات داخلية لمواجهة هذه الظروف. التحسن الطفيف الذي طرأ نجم عملياً عن تغييرات وتعديلات قانونية؛ وفي غياب علاج أساسي لمصادر الفقر من شأن الوضع أن يتدهور بسرعة نتيجة لتشريع إضافي. والدليل على ذلك أننا نشهد في السنوات الأخيرة تراجعاً في كل ما يتعلق بسياسة مخصصات الرفاه الاجتماعي ومجمل المخصصات التي تدفعها الدولة بشكل عام، وتلك المدفوعة للوسط العربي بشكل خاص. يتجلّى هذا التدهور في الارتفاع المستمر والمتزايد في نسبة الفقر في السنوات الأخيرة، وهو ارتفاع سيستمر بحدّة أشدّ في السنوات القادمة، عندما تطبق كافة التقليصات والمعايير المشددة الجديدة بخصوص شروط واستحقاقات الحصول على مخصصات التأمين الوطني، بشكل نهائيّ^٢. وتتنبأ الأبحاث بارتفاع معدّل الفقر وفق مقياس الدخل الإجماليّ بنحو ١٠٪، أي أنها سترتفع لتصبح ٦٠٪ في أوساط الأسر العربية، ونحو ٥٠٪ وفق مقياس الدخل الصافي. وستزيد هذه النسبة على الصعيد القطري عن ٢٠٪ من مجمل السكان.

٢. في هذا السياق، يحذّر تقرير خاصّ لمؤسسة التأمين الوطني من تفاقم الوضع، ومن المس الشديد بكافة مخصصات التأمين الوطني نتيجة لتغييرات تشريعية جارية في الدولة ستضر إسقاطاتها، بصورة قاسية، بغالبية متلقي مخصصات التأمين الوطني في السنوات القادمة (مؤسسة التأمين الوطني: مديرية الأبحاث والتخطيط، ٢٠٠٣).

مميزات العائلات الفقيرة

بعد أن استعرضنا هذه الظاهرة على الصعيد العام (الماكرو)، سنقوم الآن بفحصها على الصعيد الأضيق، عبّر تناول مميزات العائلات (الميكرو)؛ حيث سنستعرض ونفحص المميزات التفصيلية للأسر الفقيرة لدى الأقلية العربية، بغية فحص وجود مميزات عامّة مشتركة للأسر الفقيرة (وخصوصاً عدد الأولاد داخل الأسرة).

الجدول «٤»

مبنى الأسر الفقيرة، اليهودية والعربية ٢٠٠٢**

عرب %	يهود %	
١٢	٢٧,١	رب الأسرة مسن
٥٥,٢	١٥,١	معيل واحد (حتى جيل ٦٥)
٩,٢	٣٩,٥	أسرة بدون أولاد
٩٠	٦٠	أسرة مع أولاد
٤٦,٢	٤٤	١-٣ أولاد
٤٤	١٦	٤ أولاد وأكثر
٣٠	٣٥	رب الأسرة لا يعمل (وهو في سن العمل)

** معطيات تمت بلورتها في مركز «مدى» استناداً إلى أبحاث من العام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٢

● أول ما يبرز من هذه المعطيات هو ذلك المتعلق بالمسنين لدى المجموعتين. إذ تشير المعطيات إلى فروق واضحة بين المسنين في المجموعتين. فنسبة المسنين اليهود الفقراء تشكل ٢٧٪ من العائلات الفقيرة (وهم يشكلون ١٥٪ فقط من بين الأسر التي يعيّلها مسنّ)، بينما تشكل الشريحة ذاتها ١٢٪ من العائلات العربية الفقيرة، وهي تشكل نسبة ٧٢٪ من مجموع الأسر العربية التي يعيّلها مسنّ.

● ثمة فرق جوهري أكثر في نوعية الأسر التي يقف على رأسها من هو في سن العمل القانوني (حتى جيل ٦٥). ففي الوسط العربي نجد أنه في

٥٥٪ من الأسر الفقيرة هناك معيل واحد، وفي ٣٠٪ من الحالات ربّ الأسرة لا يعمل. في المقابل نجد أن نسبة الأسر الفقيرة في الوسط اليهودي التي لها معيل واحد هي ٢٥,٥٪، وأن نسبة الأسر التي لا يعمل فيها رب الأسرة هي ٣٥٪. من هنا يمكن الاستنتاج أن احتمالات أن يصبح اليهود العاملون فقراء هي أقل من تلك عندما يكون العاملون عرباً. فالبطالة لدى السكان اليهود هي عامل مركزي للفقير، بينما نجد أن العمل في الوسط العربي لا ينقذ من الفقر.

● ٩٠٪ من الأسر العربية الفقيرة و ٦٠٪ من الأسر اليهودية الفقيرة هي أسر لها أولاد. في الأسر العربية التي تمتاز بوجود معيل واحد فقط، يزيد وجود الأولاد من احتمالات وجود العائلة تحت خط الفقر أكثر مما هو الحال في العائلات اليهودية، علماً أن هذا الأمر صحيح بدون علاقة بعدد الأولاد، بسبب ضحالة الدخل، والمكانة المتدنية التي يحتلها العرب في سوق العمل، وقلة إمكانيات انخراط النساء العربيات في سوق العمل.

● ليس ثمة فروق جوهرية في نسبة الفقر في العائلات التي لها ولد أو ولدان أو ثلاثة أولاد، بين العائلات اليهودية والعائلات العربية. ذلك أن ما يقارب ال ٤٥٪ من الأسر الفقيرة، اليهودية والعربية، هي أسر كتلك. الفجوة الكبيرة بين المجموعتين هي في صفوف العائلات التي لها أكثر من ٤ أولاد. فنسبة الأسر العربية الفقيرة التي لها ٤ أولاد وأكثر تصل إلى ٤٤٪ (مقابل ١٦٪ في العائلات اليهودية)، وذلك لأن العائلات كثيرة الأولاد تتركز أساساً في الوسط العربي وعند الحريديم.

● يبدو أن كثرة الأولاد في الأسر العربية ليست هي المصدر الأولي للفقر، إذ إن نسبة العائلات الفقيرة التي لها ثلاثة أولاد تكاد تكون مشابهة لتلك التي لها أربعة أولاد وأكثر.

الفقر بين الأولاد

دمج هذه المعطيات مع حقيقة أن معدل الأفراد في الأسرة العربية أعلى من المعدل العام في الدولة (لكنه أقل منه في وسط الحريديم) يفسّر نسبة الفقر في أوساط الأولاد العرب، التي هي الأعلى في الدولة. سنة ٢٠٠٣ عاش نحو ٣٠٪ من الأولاد في الدولة (أي ٦٥٦ ألف ولد من أصل ٢,١٩,٢ مليون ولد) تحت خط الفقر^٢. ليس هذا الأمر بمفاجئ، ولا هو بجديد، على ضوء معطيات سنين سابقة. وكما هو متوقع فهناك تمثيل زائد للسكان العرب حتى في شريحة الأولاد في الدولة.

سنة ٢٠٠٣ عاش نحو ٣٠٪ من الأولاد في الدولة (أي ٦٥٦ ألف ولد من أصل ٢,١٩,٢ مليون ولد) تحت خط الفقر.

الجدول «٥» نسبة الفقراء في أوساط الاولاد العرب (بالنسبة المئوية)

السنة	نسبة الفقر قبل دفع مخصصات الدولة	نسبة الفقر بعد دفع مخصصات الدولة والضرائب	نسبة الانخفاض
١٩٩٠	٦٠,١	٥٣,٥	١١
١٩٩٢	٥١,٩	٤٥,١	١٣,١
١٩٩٤	٥٨,٤	٤٢,٩	٢٦,٥
١٩٩٦	٥٠,٦	٣٢,٦	٣٥,٦
١٩٩٨	٦٢,٩	٤٢,٧	٣٢,١
٢٠٠٠	٦٦	٥٠	٣٢
٢٠٠١	٦٨	٥٢,١	٣٢
٢٠٠٢	٧٠	٥٤,٤	٣٠

المصدر: مؤسسة التأمين الوطني: نسبة الفقر وعدم المساواة ٢٠٠١-٢٠٠٢ تقارير مجلس سلامة الطفل.

٣. تقرير مجلس سلامة الطفل ٢٠٠٣.

يساوي معدّل الفقر في أوساط الأولاد العرب ضعفي معدّله لدى الأولاد اليهود. ارتفع معدّل الفقر في صفوف الأولاد العرب، قبل دفع مخصصات الدولة والضرائب، في مطلع التسعينيات من ٦٠٪ إلى ٧٠٪ في سنوات الألفين. ووصل معدّل الفقر بين أوساط الأولاد العرب، بعد دفع مخصصات الدولة والضرائب في سنوات الألفين، إلى ما يربو عن ٥٠٪، وهي النسبة عينها التي كانت عام ١٩٩٠^٤. تدخل الدولة عبر دفع المخصصات المختلفة والضرائب خفّض معدّل الفقر في أوساط الأولاد العرب عام ٢٠٠٢ بـ ٣٠٪ فقط. من جهة أخرى، تشير المعطيات إلى أن تدخل الدولة أدّى في أوساط الأولاد اليهود، عبر دفع المخصصات المختلفة، إلى خفض معدّل الفقر في العام ذاته (٢٠٠٢) بنسبة ٤٥٪ (من ٣٠٪ قبل تدخل الدولة إلى نحو ١٨-١٩٪ بعد دفع هذه المخصصات).

تمكن الإشارة كذلك إلى دور إيجابي في خفض معدّل الفقر لدى الأولاد العرب، في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٢ حتى ١٩٩٨، وذلك نتيجة لتعديل قانون مخصصات الأولاد. فقد ساهمت هذه المخصصات بخفض نسبة الأولاد الذين يعيشون تحت خط الفقر بعد دفع مخصصات الدولة والضرائب. وعلى الرغم من ذلك، نجد عند اعتماد مقياس الدخل الإجمالي أنّ معدّل الفقر لم ينخفض كثيراً، أي أن الأسباب الرئيسية للفقر لم تُستأصل.

يساوي معدّل الفقر في أوساط الأولاد العرب ضعفي معدّله لدى الأولاد اليهود. ووصل معدّل الفقر بين أوساط الأولاد العرب، بعد دفع مخصصات الدولة والضرائب في سنوات الألفين، إلى ما يربو عن ٥٠٪، وهي النسبة عينها التي كانت عام ١٩٩٠

ثمّة عامل آخر يجدر أن يحظى بدراسة عميقة هو الامتيازات الضريبية للأمهات العاملات. بما أن مشاركة النساء العربيات في إسرائيل في سوق العمل منخفضة جداً مقارنة بالنساء اليهوديات، فإن تدخل الدولة - عبر المخصصات المختلفة والضرائب - يصبّ أكثر في مصلحة النساء اليهوديات العاملات، اللواتي يحصلن على نقاط استحقاق في ضريبة الدخل عن كل ولد من أولادهن، ولعل هذا هو أحد الأسباب التي تساهم في إخراج الأولاد اليهود من حالة الفقر، لكن هذا السبب هامشيّ جداً في صفوف النساء العربيات غير العاملات.

٤. في الأعوام التسعة الواقعة بين العامين ١٩٩٠ - ٢٠٠٠، طرأ انخفاض ملحوظ على معدّل الفقر بين أوساط الأولاد العرب، ليبلغ أدنى معدّلاته عام ١٩٩٦. انظر الجدول «٥».

الحراك الاجتماعيّ

الاستعراض آنف الذكر يوفّر معطيات عامّة عن الفقر في أوساط اليهود والعرب في الدولة على مدار أعوام العقد الأخير. هذه الحالة ستستمرّ في التدهور نتيجة لسياسة الحكومة، وبسبب غياب التطوير الاقتصادي، ولكون الجمهور العربي غير مهياً لمواجهة هذا النوع من الفقر. وستزداد صورة الوضع هذه سوءاً إذا أضفنا إلى مركّباتها قضية الحراك الاجتماعيّ للمجموعات المختلفة. فحوص جانب الحراك الاجتماعيّ يشير إلى قدرة عائلة ما على الخروج من دائرة الفقر، وإلى نجاحها في الانخراط في سوق العملّ ورفع مستوى دخلها. ظاهرياً، يبدو أن هذه الفرصة متوافرة وبشكل متساوٍ لكافة المواطنين في دولة ديموقراطية.

دلت الأبحاث التي قارنت بين المسح السكانيّ العامّ للعام ١٩٨٣ والمسح العامّ الذي أجري سنة ١٩٩٥ أن ثلث الذين تم تصنيفهم كفقراء في العام ١٩٨٣ بقوا كذلك في العام ١٩٩٥. إذ يتمتع المجتمع الإسرائيليّ، بعامّة، بمقدار عالٍ من الحراك الاجتماعيّ. فثلث السكان الذين صنّفوا فقراءً تمكّنوا من الانعتاق من حالة الفقر خلال عام واحد، وتمكّن ٤٥٪ منهم من الخروج من حالة الفقر خلال ثلاث سنوات. على هذه الخلفية، تبرز فئتان متمازان بفقرهما المدقع: العرب والحريديم، تعاني الفقر قطاعات واسعة منهما لفترة طويلة. وتبلغ نسبة المنعتقين من حالة الفقر لدى السكان العرب إلى ٥٩٪ مقابل ٧٤٪ في الوسط اليهودي (غروناو، ٢٠٠٢). إضافة إلى هذه المعطيات، ثمة أبحاث كثيرة تشير نتائجها إلى تعميق عدم المساواة في المجتمع الإسرائيليّ وإلى التمييز ضد الأقلية العربية. فاستناداً إلى تقرير مركز أدفا حول مستوى الأجور في العام ٢٠٠٠ تتضح النتائج التالية:

١. هناك علاقة شديدة بين مكان السكن وبين الانتماء الطبقيّ.
٢. هناك عدم مساواة في الأجور بين الرجال والنساء، في كافة التجمعات السكنية وفي كافة مستويات الدخل.
٣. يتقاضى كثير من الإسرائيليين أجوراً متدنّية (الحد الأدنى من الأجور، وأقلّ منه)، بمعدل قطري يصل إلى ٢٩,١٪ من مجمل العاملين والعاملات.
٤. اتسعت الفجوة بين الأجور في مختلف القطاعات في العام ٢٠٠٠.

بصورة ملموسة؛ إذ يتضح من المعطيات أن الأجر الأكثر تدنيًا في الدولة هو في المدن والبلدات العربيّة، وأن السكان العرب، بعامّة، يتقاضون الأجور المتدنية في الدولة. فقد بلغ معدل الأجور في العام ٢٠٠٠ في القرى والمدن العربيّة نحو ٤,٧٦٢ ش.ج (أي ثلثي المعدل القطري للأجور). وتقاضى نحو ٧٠٪ من الإسرائيليين في العام ٢٠٠٢ أجورًا تعادل معدل الأجور العام في الدولة (نحو ٦,٩٠٠ ش.ج) ودون هذا المعدل، وتقاضى ٣٠٪ من الإسرائيليين الحد الأدنى من الأجور (٤,٠٠٠ ش.ج) وأقل من ذلك. وكما هو الحال دائماً، كان السكان العرب في أسفل درجات السلم. وكان معدّل أجر اليهود الإشكناز (أصحاب أعلى الأجور في الدولة) ضعفي معدّل أجر المواطنين العرب بشكل عام.

اتسعت الفجوة بين الأجور في مختلف القطاعات في العام ٢٠٠٠ بصورة ملموسة؛ إذ يتضح من المعطيات أن الأجر الأكثر تدنيًا في الدولة هو في المدن والبلدات العربيّة، وأن السكان العرب، بعامّة، يتقاضون الأجور المتدنية في الدولة. فقد بلغ معدل الأجور في العام ٢٠٠٠ في القرى والمدن العربيّة نحو ٤,٧٦٢ ش.ج (أي ثلثي المعدل القطري للأجور

يرسم الجدول أدناه صورة عامة لكافة المعطيات الأنفة الذكر، ويصف الفجوات في الدخل والاختلافات في مبنى الأسر لدى مختلف المجموعات السكانية.

الجدول «٦» مميزات أساسية للعائلات، للفئات المختلفة، ٢٠٠٣

وحدة القياس	مجمّل السكان	اليهود الحريديم	السكان العرب	باقي السكان
عدد الأولاد في العائلة	٢,٩	٤,٤	٤,٤	٢,٣
عدد أفراد الأسرة	٣,٤	٥,٨	٥	٢,٣
الدخل من المخصصات (سنويًا وبالآلاف الشواقل)	١٩٠٠٠	٣٥٠٠٠	٢٤٠٠٠	١٧٠٠٠
الدخل من العمل (سنويًا وبالآلاف الشواقل)	١١٩٠٠٠	٥٢٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٢٨٠٠٠
إجمالي الدخل السنوي (بالآلاف الشواقل)	١٣٨٠٠٠	٨٧٠٠٠	٩٩٠٠٠	١٤٥٠٠٠

المصدر: «صحيفة» يديعوت أحرונوت، ١٨-١٢-٢٠٠٣، ص ٤

توضح هذه المعطيات جيّدًا عمق الفجوة في الدخل بين الوسط العربي وبين باقي السكان، وتفاقم هذه الفجوة. على ما يبدو، سيستمر هذا

التوجّه في تعميق هذه الفجوات، بل سيزداد في الأعوام القادمة. إذ يبلغ معدّل الدخل الإجمالي للأسرة العربية ٦٨٪ من معدّل دخل الأسر في الدولة عامّةً (لا يشمل هذا فئة الحريديم)؛ فدخل الأسرة العربية الواحدة من العمل يبلغ ٥٨٪ من الدخل من العمل لدى باقي فئات السكان (بدون الحريديم)، ويشكّل ٧٥,٧٪ من مجمل دخل الأسرة العربية.

دخل الاسرة العربية من المخصصات أقل بكثير من دخل أسر الحريديم (فهي تبلغ ٦٨٪ من دخل أسر الحريديم)، بينما دخل الأسر العربية من العمل أكبر من دخل أسر الحريديم منه. تملك أسر الحريديم، في الغالب، عددًا من الأولاد أكبر ممّا لدى الأسر العربية.

تعرّف كافة الأبحاث والدراسات الفقرَ السائد في أوساط الحريديم بوصفه فقرًا ناجمًا عن تفضيل نمط حياة وعقيدة (غروناو، ٢٠٠٢؛ بلوغ وآخرون، ٢٠٠١). تعود بعض من أسباب

يفلح قسم كبير من فقراء الحريديم في تحسين حالتهم بعد تدخل الدولة. زد على ذلك أن في مجتمع الحريديم منظومة أمان اجتماعية غير حكومية، تعمل في سبيل تقديم المساعدات، وتوفير مصادر دخل غير مباشرة

هذا الفقر إلى رغبة غالبية رجال الحريديم بتكريس جزء كبير من وقتهم لتعلّم التوراة، لكنه ناجم أيضًا من سياسة حكومية، فالإعفاء من الخدمة العسكرية للحريديم مشروط بتعلّم التوراة في المعاهد الدينية وبعدم الخروج للعمل. النسبة المتدنية لنساء الحريديم العاملات ناجمة أيضًا عن العدد الكبير من الأولاد، وهو ما يصعب الخروج إلى العمل. إلى ذلك، نوع الثقافة (مستوى ونوعية الدراسة) المعتمدة لدى الحريديم

يؤثر في عدم ملاءمتهم لسوق العمل. وتشير الأبحاث إلى أن احتمالات أن يكون الشخص حريديا وفقيرا، حتى عندما نأخذ في الحسبان حجم العائلة، وعدد المعيلين لها، ومكانة ونوع عمل رب الأسرة، هذه الاحتمالات تبقى أعلى بكثير (ثلاثة أضعاف تقريبًا) من احتمالات أن يكون من هو من غير الحريديم فقيرًا.

يفلح قسم كبير من فقراء الحريديم في تحسين حالتهم بعد تدخل الدولة. زد على ذلك أن في مجتمع الحريديم منظومة أمان اجتماعية غير حكومية تعمل في سبيل تقديم المساعدات، وتوفير مصادر دخل غير مباشرة. لا ينعكس هذا الأمر في المعطيات الرسمية، لأن هذا النوع من الدخل لا يعتبر دخلا مباشرا. ونحن نورد هذه الحقيقة هنا بغية عرض وسائل وآليات عمل تحفّف من الضائقة وتعالج الفقر في مجتمع الحريديم.

من شأن تبني بعضها أن يساهم كذلك في حل الضائقة القائمة في الوسط العربي.

يشكل اليهود الحريديم ٦٪ من مجمل السكان في الدولة، ويصل عددهم إلى نحو ٤٠٠ ألف نسمة، يعيشون في نحو ٩٠ ألف عائلة. تعيش نصف هذه العائلات تحت خط الفقر، أي ٤٥ ألف عائلة، يعيش فيها نحو ٢١٦ الف ولد وطفل. تقودنا هذه المعطيات، ثانيةً، إلى ظاهرتين مركزيتين: الأولى هي نسبة العائلات اليهودية الفقيرة التي تتمكن من التخلص من الفقر بمساعدة تدخل الدولة، بواسطة دفع مختلف المخصصات والضرائب (نحو ٥٠٪ من هذه العائلات، مقابل ٢٠٪ من العائلات العربية). والثانية دور القطاع الثالث ومنظمات شبه حكومية ممولة جزئياً من قبل الدولة تساعد في إخراج عائلات يهودية من تحت خط الفقر، إضافة إلى النشاط الواسع للوكالة اليهودية في المجال الاقتصادي - الاجتماعي (وهو مجال لا تتوافر حوله معطيات كثيرة، ولا ينعكس أمره وتأثيره في الإحصائيات الرسمية). يكفي أن نتذكر مشاركة الوكالة اليهودية في مشروع تطوير الأحياء الذي بدأ في نهاية السبعينيات، ومشروع التأهيل المهني الذي تديره الوكالة، أو تموله، أو الأموال التي تجندها من خارج الدولة. لا أتطرق هنا إلى مجمل المنظمات الفاعلة في هذا المجال، وإنما فقط إلى الأجسام والجمعيات التي تتلقى تمويلاً ومساعدة حكوميين.

من المعطيات والمعلومات الرسمية المنشورة عن دوائر الحكومة ووزاراتها المختلفة (وزارة العمل والرفاه الاجتماعي، وزارة التربية والتعليم، وزارة الأديان، ووزارة الداخلية - وكل تلك تشكل المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات العامة)، تتضح النتائج الآتية:

١. في العام ٢٠٠١ حولت وزارة العمل والرفاه الاجتماعي ٩٣ مليون شاقل للمنظمات والجمعيات، وفي العام ٢٠٠٢ وصل هذا المبلغ إلى ١٠٠ مليون شاقل.
٢. في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ حولت وزارة التربية والتعليم نحو ٩٥٠ مليون شاقل.
٣. في العام ٢٠٠١ حولت وزارة الأديان ٢٣ مليون شاقل، وفي العام ٢٠٠٢ نحو مليار شاقل.
٤. في العام ٢٠٠٢ حولت وزارة الداخلية نحو ٥,٤ مليار شاقل. (المصدر: مواقع على شبكة الإنترنت لكل من وزارة الداخلية، والمالية، وموقع «حوفيش» الذي يورد تفاصيل نشاطات وعمل الوزارات الحكومية المختلفة).

التدقيق في لوائح وقوائم الأطر التي تتلقى الدعم الحكومي يدل على أن نصفها تقريباً ينشط بين اليهود الحريديم، وأن نحو ٥٠٪ من هذا التمويل يذهب إلى منظمات في مجالات التعليم، ولأهداف اجتماعية، ولشؤون الرفاه وغيره في وسط الحريديم. كما هو معروف، يُعتبر الحريديم أكثر الفئات اليهودية فقراً، وتبلغ نسبتهم من مجمل السكان اليهود الذين يعيشون تحت خط الفقر نحو ٢٥٪ - ٤٥ ألف أسرة من أصل ٢٣٠ ألف أسرة. وفقاً لهذه المعطيات بلغت تحويلات وزارات الحكومة للحريديم عام ٢٠٠٢ نحو ٣,٥ مليار شاقل، أي أن كلاً من هذه الأسر حصلت في العام ٢٠٠٢ على ما يعادل ٣٨ ألف شاقل من الدولة، على هيئة دعم لنشاطات في مجالات التربية والدين والرفاه الاجتماعي وما إلى ذلك، إضافة إلى الميزانية الاعتيادية للدولة. إذا أضفنا هذه التحويلات إلى الدخل الناجم عن المخصصات المدفوعة لأسر الحريديم، يصل هذا المبلغ إلى ٧٣ ألف شيقل

للأسرة الواحدة. ومن ثمّ، فإن دخل الأسرة اليهودية من الحريديم يبلغ، مع إضافة دخلها من العمل (نحو ٥٢ ألف شيقل)، ما يقارب الـ ١٢٥ ألف شاقل سنوياً، وهو ما يشكّل ارتفاعاً بنحو ٤٠٪ في دخلها العام، الذي من شأنه أن يساهم بدرجة لا يستهان بها في خفض نسبة الفقر غير الرسمية. في هذا السياق يتضح أن دخل الأسرة اليهودية لدى الحريديم هو أعلى من دخل الأسرة العربية (التي يبلغ معدل دخلها الإجمالي من العمل نحو ٩٩ ألف شاقل سنوياً)، وهو ليس بعيداً بكثير عن معدل دخل الوحدة الاقتصادية المنزلية في الدولة.

بلغت تحويلات وزارات الحكومة للحريديم عام ٢٠٠٢ نحو ٣,٥ مليار شاقل، أي أن كلاً من هذه الأسر حصلت في العام ٢٠٠٢ على ما يعادل ٣٨ ألف شاقل من الدولة إذا أضفنا هذه التحويلات إلى الدخل الناجم عن المخصصات المدفوعة لأسر الحريديم، يصل هذا المبلغ إلى ٧٣ ألف شيقل للأسرة الواحدة.

تقوم هذه المنظمات، بالإضافة إلى التمويل المحوّل إليها من الدولة، بتجنيد مستقل للأموال، من الصعب تحديد حجمه، لكن هذه الأموال تساهم هي الأخرى في تخفيف الضائقة والخروج من دائرة الفقر. في المقابل تتوافر معطيات كثيرة عن حجم التبرعات والتطوع في الوسط اليهودي. يتم توزيع التبرعات للجمعيات والمنظمات في أوساط المواطنين اليهود في الدولة على النحو التالي: ٤٥٪ من التبرعات لأغراض دينية؛ ٣٠٪ منها للمجال الاجتماعي؛ ١٧٪ لأغراض الصحة؛ ٣٪ لقضايا التغيير الاجتماعي، والباقي لمجالات وأغراض أخرى. تدل هذه المعطيات أيضاً على أن مجتمع الحريديم هو أكثر المجتمعات تقدماً للتبرعات، سواء على صعيد الأموال أم على صعيد العمل التطوعي. إذ إن نحو ٥٠٪ من الحريديم يتطوعون في

مجال ما، مقابل ٢٥٪ من المتدينين التقليديين، و ٢٠٪ من المحافظين، و فقط ١٥٪ من العلمانيين (برنير، ٢٠٠٣؛ غادرون، ١٩٩٧؛ غادرون وآخرون، ١٩٩٩). وقد بنى مجتمع الحريديم، بالإضافة إلى الموارد والمخصصات الحكومية المباشرة، والتحويلات للجمعيات والمنظمات، والمخصصات، بنى آليات تمكين مستقلة، تساهم هي الأخرى في ذلك، على الصعيد المالي وعلى صعيد النشاط التطوعي. يمكن الافتراض أن هذا النشاط يساعد كثيرًا ويخفف من الضائقة الاقتصادية والفقير.

الخلاصة

حاول هذا التقرير أن يصف الواقع الحياتي غير السوي لكثير من العائلات العربية. إذ تقبع حوالي ٦٠٪ منها تحت خط الفقر، وتفتقر إلى غالبية الوسائل التي يمكن لها أن تحسن حالتها. ويضاف إلى هذا الواقع حالة الاختناق الاقتصادية السائدة في غالبية السلطات المحلية العربية، التي تشكل الإطار الاقتصادي الأوسع (الماكرو) للسكان العرب، ومثابة إدارته العامة. تدنو السلطات العربية، حالياً، من حالة إفلاس مالي تهدد بالقضاء على خدمات الرفاه الاجتماعي والخدمات البلدية، التي يحتاجها مواطنوها كحاجتهم إلى الهواء. ولا يقل عن ذلك أهمية كون السلطات المحلية العربية المشغل الأكبر في الاقتصاد العربي المحلي، وبالتالي فإن الضائقة التي تعانيها هي عملياً ضائقة تلحق بالآلاف العائلات. الوسائل التي من شأنها اختراق هذه الحلقة المفرغة هي الاستثمار في الإنسان نفسه، وتطوير اقتصاد محلي قادر على الصمود، والمبادرة الفردية، والاستثمارات واقتلاع الحواجز البيروقراطية. لا تحظى هذه العوامل والوسائل برعاية وعلاج، كما أن غالبيتها محاصرة بالانغلاق الحكومي وبالتمييز. فقد أظهر تقرير لفحص مستوى وأوضاع التعليم العربي، أصدرته لجنة متابعة التعليم العربي، أثناء كتابة هذا التقرير، أن الفجوة في التحصيل العلمي بين التلاميذ العرب واليهود تواصل الاتساع سلبيًا بسبب التمييز المستمر في تخصيص الموارد، وبسبب التدخل الفظ للسلطة في مضامين التعليم.

تحدث كافة التقارير والمعطيات الرسمية عن تمييز مستمر، في تخصيص الميزانيات والموارد في جميع بنود ميزانية الدولة. فالسلطات المحلية العربية تعاني تمييزاً في الميزانيات، وتتلقى بقايا ميزانيات التطوير وميزانيات المبادرة وهبات إقامة المصانع أو توسيعها. تخضع المناطق الصناعية الواقعة بالقرب من القرى والمدن العربية لمناطق نفوذ السلطات المحلية اليهودية، لتتمتع الأخيرة من مردود ضريبة الأملاك، «الأرنونا». تقول الدولة للمواطنين الضعفاء ما مفاده: «لن أوزع عليكم السمك، بل سأوزع عليكم الشباك حتى تتعلموا الصيد بمفردكم، ولا تعتمدوا في معيشتكم على سلطات الدولة». لكن السكان العرب لا يملكون ما يكفي من

الشباك، بل يتم أحيانا مصادرتها.

ليس بمستغرب، في مثل هذا الواقع، أن تكون ٣٠٪ من العائلات الفقيرة هي من العائلات العربية، وأن يكون نحو ٦٠٪ من الأولاد الفقراء في الدولة عرباً، وأن تعيش ٥٠٪ من العائلات العربية تحت خط الفقر. وليس غريباً أن تكون غالبية السلطات المحلية العربية في أدنى درجات سلم الدخل في الدولة. فمعدل الدخل السنوي للفرد في الوسط العربي لا يزيد عن ٤٠٠٠ دولار مقارنة بالمعدل العام في الدولة (١٦٠٠٠ دولار). ولا يزيد نصيب السكان العرب في الدولة، في الناتج القومي المحلي السنوي، عن ٤٪.

المشكلة المركزية التي ينبغي أن «تطير النوم» من عيون المواطنين العرب وقادتهم هي درجة الفقر وفقاً للدخل الاقتصادي (أي وفقاً للدخل الإجمالي) قبل دفع مخصصات الدولة والضرائب، باعتباره المقياس الموثوق للمناعة الاقتصادية والاجتماعية للأقلية العربية.

فليس من الحكمة الاعتماد على منن الدولة لضمان العيش وفق حد أدنى من الكرامة، لا سيما أن مدفوعات المخصصات للسكان العرب لا تساعد على الخروج من دائرة الفقر، كما هو الحال لدى السكان اليهود. يشير هذا المعطى إلى مدى تجذر الفقر في أوساط الأقلية العربية، ولربما يشير أيضاً إلى العدد القليل - نسبياً - من العائلات العربية التي تستوفي شروط الدعم أو مخصصات الرفاه الاجتماعي. أضف إلى ذلك أن هذه المخصصات لا تحسّن كثيراً مستوى معيشة العائلات التي تنجح بفضلها في النجاة من الفقر. فهي ترفع، قليلاً، مستوى الدخل بما يكفي لإخراج هذه العائلات من الإحصائيات الرسمية للفقر، لكن حالتها المادية لا تتغير، على أية حال، ولا تتحسن كثيراً. هذا الاعتماد على المخصصات هو في غاية الخطورة لمجتمع يصبو إلى العيش

بكرامة. تنبغي المطالبة بالحصول على الوسائل والموارد والميزانيات، والمشاركة في تحديد الميزانيات وتوزيعها، ومعالجة المشكلة علاجاً متواصلاً ومنظماً وموحداً.

ليس بمستغرب، في مثل هذا الواقع، أن تكون ٣٠٪ من العائلات الفقيرة هي من العائلات العربية، وأن يكون نحو ٦٠٪ من الأولاد الفقراء في الدولة عرباً، وأن تعيش ٥٠٪ من العائلات العربية تحت خط الفقر. وليس غريباً أن تكون غالبية السلطات المحلية العربية في أدنى درجات سلم الدخل في الدولة. فمعدل الدخل السنوي للفرد في الوسط العربي لا يزيد عن ٤٠٠٠ دولار مقارنة بالمعدل العام في الدولة (١٦٠٠٠ دولار). ولا يزيد نصيب السكان العرب في الدولة، في الناتج القومي المحلي السنوي، عن ٤٪.

يبين هذا التقرير أنه لا تكاد توجد علاقة بين معدلات الفقر، لدى الأقلية العربية، والنمو الاقتصادي في الدولة، وبخاصة حين يقاس الفقر وفق الدخل الإجمالي، وبدرجة أقل حين يقاس وفق الدخل الصافي. بعبارة أخرى، لا تستفيد الأقلية العربية، التي تعيش على هامش الاقتصاد الإسرائيلي، من التحولات الإيجابية في الاقتصاد الإسرائيلي، وما يدور داخل هذا الاقتصاد لا يكاد يؤثر فيها. الاقتصاد الجديد وتكنولوجيا المعلومات والصناعات المتقدمة (وهي فروع لا يكاد يوجد فيها تمثيل للعرب) تشكل مصادر الدخل والنمو الأساسية في العقد الأخير في الدولة عامة. يضاف الى كل ذلك نسبة البطالة العالية، والمشاركة المتدنية في قوة العمل لدى الأقلية العربية؛ فالجمهور العربي في هذه الدولة لا يعتبر «لاعباً» اقتصادياً، بل هو امش مهملة. وقد تضاعف الفقر في العقد الأخير، ويتوقع أن يتدهور الوضع أكثر بسبب التحولات الجارية حالياً في مفهوم الدولة للاقتصاد.

ليس من شأن هذا الواقع أن يعفي المجتمع العربي من مسؤوليته، أو أن يبرئ ساحته. صحيح أن غالبية مسببات هذا الواقع ليست تحت سيطرته، لكن ذلك لا يعفيه من المحاولة للعمل والتطلع والتغيير أينما أمكن. يتحتم بناء منظمات ومؤسسات تساعد في حل الضائقة أو الحد منها، بواسطة المجتمع المدني وقطاع الأعمال الخاص على حد سواء. فكل تحسين يمكن تحقيقه، مهما كان صغيراً، يحمل في طياته بذور أمل وتغيير، سواء كان ذلك على صعيد الفرد أو الجماعة. فقطاع الأعمال الخاص، تحديداً، والوسط العربي، عامّة، ملزمان بالمرور بعملية تغيير في الثقافة الاقتصادية، واختراق قيود الاستهلاك والانتقال للإنتاج، وتغيير ثقافة التشغيل والأجور السائدة في السوق المحلية. كما أنه على ممثلي الجمهور ومنتخبيه - رؤساء السلطات المحلية وأعضاء الكنيست ولجنة المتابعة العليا - العمل في هذا الاتجاه. من شأن عمل جماعي مشترك وموجه، ضد المؤسسة والحكومة، من ناحية، ويسعى في الوقت ذاته إلى التعاون مع جهات مختلفة نحو التغيير الداخلي، من ناحية أخرى، من شأنه أن يساهم في تحسين الوضع. تنبغي بلورة قواعد لعبة جديدة، سواء كان ذلك في مواجهة الدولة، أم في مواجهة الشركات الاحتكارية التي تباع منتجاتها للعرب دون أن تقيم معملاً واحداً في الوسط العربي، وبدون شراء مواد خام أو تكميلية عربية الصنع. إننا ملزمون بتغيير سلوكنا الاستهلاكي، وموقفنا العاجز. فشروط السوق، وقوة الواقع، وخطورة المشكلة، كل هذه مجتمعة تستلزم تطوير وسائل جديدة وراдикаلية في السلوك والتفكير.

قائمة بالمراجع

١. أبراهامي إيلي، وإيلي تسور: «النضامن والعدل الاجتماعي في عهد العولمة»، مجلة ميغنيه، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٧-١٩.
٢. بن-دافيد، دان: «عدم المساواة والنمو في إسرائيل»، فصلية ريفعون لكلكلا، مارس ٢٠٠٣، ص ٢٧-١٠٠.
٣. برينير، ناڤه: «حشبون لفين ملكاريم»، بئر السبع: جامعة بن غوريون، المركز الإسرائيلي لدراسة القطاع الثالث، كتاب المؤتمر السنوي الخامس، ٢٠٠٣، ص ٢٣-٣١.
٤. غادرون، بنيامين: «أنماط التبرع والتطوع لدى الجمهور الإسرائيلي - معطيات وسطى»، جامعة بن غوريون، المركز الإسرائيلي لدراسة المنظمات والجمعيات لغير أهداف الربح، الفيلنوثرابيا والتطوع، ١٩٩٧.
٥. غوتليف، دانيل: «مبادئ لسياسة محاربة الفقر»، بنك إسرائيل، ٢٠٠٣.
٦. غرّة، رمسيس، كوهين رفائلا: «الفقر بين أوساط العرب في إسرائيل واسباب عدم المساواة بين العرب واليهود» فصلية ريبعون لكلكلاه، عدد ٤٨ (٤) (٥٤٣-٥٧١).
٧. ليفين إفتتاين، نوح، وماجد الحاج وموشيه سمينوف: «العرب في إسرائيل في سوق العمل». معهد فولسهايمر لدراسة السياسات، ١٩٩٤.
٨. لفيتان، عوديد: «تأثير التوزيع المجدد على أبعاد الفقر وعمقه (١٩٨٧-٢٠٠١)». بنك إسرائيل، قسم الأبحاث، ٢٠٠٣.
٩. أراد، عوزي: ميزان المناعة والأمن القومي. تل-أبيب: مشكال، ٢٠٠١.
١٠. بلوغ، كارنيت، ونيتسا كاسير،: «عن الفقر والعمل وما بينهما» بنك إسرائيل، قسم الأبحاث، ٢٠٠١.
١١. رؤوبين غراناو، عدم المساواة في إسرائيل: نصف الكأس الفارغة والنصف المملوءة. القدس: المعهد الإسرائيلي للديموقراطية، ٢٠٠٢.
١٢. أبعاد الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل ٢٠٠٢. مؤسسة التأمين الوطني، مديرية الأبحاث والتخطيط. أكتوبر ٢٠٠٣.

١٣. أبعاد الفقر وعدم المساواة في الدخل ٢٠٠١. مؤسسة التأمين الوطني، مديرية الأبحاث والتخطيط. نوفمبر ٢٠٠٢.

١٤. تقرير الفقر للعام ٢٠٠١. الكنيست مركز الأبحاث والمعلومات. نوفمبر ٢٠٠٢.

١٥. بندليك، جاك: « معدل الأجور والدخل وفق البلدة ووفق متغيرات اقتصادية مختلفة » مديرية الأبحاث والتخطيط، مؤسسة التأمين الوطني، ٢٠٠٣.

١٦. لجنة التحقيق الرسمية لفحص المواجهات بين قوات الأمن وبين مواطنين إسرائيليين في أكتوبر ٢٠٠٠ - تقرير (سبتمبر ٢٠٠٣).

١٧. التقرير السنوي ٥٢ ب- للعام ٢٠٠١ ولحسابات السنة المالية ٢٠٠٠، مكتب مراقب الدولة.

١٨. تقارير مركز إدفا: www.adva.org

١٩. منشورات دائرة الإحصاء المركزية: www.cbs.gov.il

مدى الكرمل - المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية - هو مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية، تأسس عام ٢٠٠٠ في مدينة حيفا. يهتم «مدى الكرمل» بالتنمية البشرية والقومية في المجتمع، ويهدف الى تشجيع البحث التطبيقي والنظري حول المجتمع الفلسطيني في البلاد. ويُركّز «مدى الكرمل» على سياسة الحكومة والاحتياجات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية للفلسطينيين في البلاد وعلى الهوية القومية والمواطنة الديمقراطية. كما يتعامل مع مواضيع أوسع مرتبطة بالهوية والمواطنة والديمقراطية في الدول متعددة القوميات. ويهتم المركز بدراسة المعوقات الداخلية لنهضة عربية جماعية في البلاد ويعمل على التمكين الذاتي للمجتمع الفلسطيني.

أهداف «مدى الكرمل» الأساسية هي:

- توفير قاعدة مؤسساتية ومناخ فكري لدراسة احتياجات الفلسطينيين في البلاد ومستقبلهم الجماعي وعلاقتهم بدولة إسرائيل وبالشعب الفلسطيني والعالم العربي.
- إثراء المناحي النظرية والعمل التطبيقي في مجال الهوية القومية والمواطنة والديمقراطية، من خلال تشجيع البحث المقارن عابر القوميات مع المؤسسات ذات التوجه المماثل في الدول متعددة القوميات.
- دراسة المعوقات المجتمعية لنهضة عربية والعمل على التمكين المجتمعي والسياسي الذاتي.
- تسهيل العلاقات مع الأكاديميين ونشطاء المنظمات الأهلية والنشطاء السياسيين في البلاد والعالم، بغية صياغة مقترحات سياسية عامة يتم وضعها لتحسين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين.
- تدريب باحثين فلسطينيين على الأساليب النقدية الجديدة.
- تشجيع بناء خطاب نقدي جديد في دراسة العلاقات الفلسطينية - اليهودية في البلاد.
- تأسيس «مدى الكرمل» إستنادًا إلى الايمان الراسخ بأن وجود مركز أبحاث يديره فلسطينيون ضروري لغرض تشجيع طرق جديدة في التفكير حول السياسة الاجتماعية والمعضلات السياسية، والإسهام في تحسين وضع الفلسطينيين في البلاد. والأهم من ذلك أنّ المركز يهدف الى تشجيع الفكر والعمل المتعلقين بالتمكين الذاتي في مجتمع غالبًا ما يكون ممزقًا وغير فعال في تأمين احتياجاته وإسماع صوته.

